اعتراضات العامليّ (ت بعد١٠٥٧هـ) التفضيلية على العينيّ (ت٨٥٥هـ) (دراسة في الأحكام النحوية)

أ.م.د نزار بنيان شمكلي

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد / قسم اللغة العربية

(٢٠٢٣م / ١٤٤٤هـ)

nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٣

تاريخ قبول البحث : ٢٨/ ١٢/ ٢٠٢٣

الخلاصة :

يُعدّ الاعتراض النّحوي مرحلة مهمة من مراحل نقد الأحكام النحوية؛ وهذه المرحلة جاءت نتيجة للتطور المعرفي عند علماء العربية، وإفادتهم من العلوم الأخرى التي جرى تداولها وترجمتها، وهي مرحلة ليست باليسيرة؛ إذ لم يخض غمارها إلّا من تمكن جيدًا من أدواته اللغوية، وتركزت في ذهنه قواعدها ودلالتها، ولا سيما أنّ اللغة تشتمل على جانب سماعي كبير؛ ولهذا فإن فهم النص يعتمد على التفسير العقليّ والمنطقيّ، فضلًا عن المأثور السماعيّ.

ومن الكتب التي تضمنت الاعتراضات على النحويين كتاب (شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية) للسيد العامليّ وهو الكتاب الذي سنتناول فيه ما توفر من اعتراضات على العينيّ، والتي تضمنت الاعتراضات التفضيلية؛ إذ خضعت هذه الاعتراضات لعدد من الأحكام وهي (الأفضل، والأحسن، والأولى، والأسلم، والحمل على التجوز، والتسامح، وليس كما ينبغي، والتكلّف).

الكلمات المفتاحية : (العاملي، اعتراضات، الأحكام النّحوية)

Al-Amili's (Died in 1057A.H.) Preferential Objections to Al-Aini (Died in 855 A.H.): (A study of Syntactic Rulings)

Asst. Prof. Dr. Nizar Banyan Shamkali
University of Baghdad / College of Education Ibn Rushd for HumanSciences/ Department of Arabic Language
(2023 A.D / 1444 A.H)
nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Date received: 17/12/2023
Acceptance date: 28/12/2023

Abstract:

The syntactic objection is considered as one stage of the stages of establishing grammar and the beginning of the dispute, and this stage came as a result of the knowledge development of Arabic language scholars; and their benefit from other sciences that have been deliberated and translated, which is not an easy stage; as it did not go through only by those who managed well from its linguistic tools, grammar and its significance were concentrated in his mind, especially since the language includes a great audio aspect; therefore, the comprehending of the text depends on the intellectual and logical explanation, as well as the audio maxim. Among the books that included objections to syntacticians was the book: (Explanation of the evidences of Ibn al-Nazim's explanation of Al- Alpheeyah) by Al-Sayied Al-Amili, which is the book in which we will deal with the objections that Al-Amili provided to Al-Aini, which includes preferential objections; these objections are made for a number of judgments, (the commonest, the soundest, the best, the first, and the tolerance, not as it should be, and mannered).

Keywords: (Al-Amili's, Preferential Objections, Syntactic Rulings).

المقدمة:

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين أما بعدُ فعنوانُ البحثِ الموسوم باعتراضات العامليّ (ت بعد ١٠٥٧ هـ) التفضيلية على العينيّ (ت ٨٦٦ هـ) (دراسة في الأحكام النحوية)، يلزمني أن أعرِّف بمفرداتهِ فالعينيّ هو بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود المعروف بالعينيّ[١]، ويكنى بـ (أبي الثناء)، حلبي الأصل، ولد في عام (٧٦٢ هـ)، وهو من أسرة معروفة بالعلم والدين والصلاح ووالدهُ كان قاضيًا وقد وجههُ على حفظ القرآن وطلب العلم[٢]، ومن أشهر مؤلفاتهِ هو كتابهُ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وهو من أبرز شروح ألفية ابن مالك، أما العامليّ هو السيد محمد بن علي بن محيي الدّين الموسويّ العامليّ، من علماء القرن الحادي العشر الهجريّ، وأحد أعلام جبل عامل، المعروف بـ (قاضي مشهد)؛ وذلك لتوليه قضاء المشهد الشريف بطرس[٣]، لهُ مؤلفات كثيرة منها شواهد شرح ابن الناظم، يردُّ فيه أقوال العينيّ كثيرًا ويعترضُ ولا يكتفي بالاعتراض بل يقدم أحكامًا نحوية تفضيلية والاعتراض هو نقد أو مخالفة تصل لدرجة التصحيح أو الاستدراك لمسألةٍ من مسائل النحوِ بشرطِ وجودِ حُجة أو دليل يدعم رأي المعترض[٤]، أما مفهوم التفضيلية ويراد بها مصطلحات الترجيح والاستحسان كقولهِ (الأولى، والأسدّ، والأسلم) وهي في مجملها أحكامًا نحوية معيارية أصدرها العامليّ في شرحهِ واعتراضه على العينيّ.

اتخذت اعتراضات العاملي أشكالًا متنوعة منها الإبطالية التي ردّها العاملي بشكل قطعي، ومنها التضعيفية وهي التي ردها العاملي لكن بشكل غير قطعي وإنما جعلها في حكم الضعيف، ومنها التفضيلية، إذ تناول فيها عددًا من الاعتراضات التي لم يعترض فيها بشكل قطعي، وإنما يرى فيها توجيهات وإعرابات أفضل ممّا وجهها بها العينيّ، وتتضمّن المسائل الآتية:

- ما عبر عنه بـ (الأولى)، وفيه ثلاث مسائل الأولى:

الأولى: هو حكم من الأحكام النوعية، يقال: هو أولى النَّاسِ بِمَحْيَاهِ وَمَمَاتِهِ أَي أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ... وَيُقَالُ: "فُلَانٌ أولى بهذا الأمر من فُلَانٍ أي أحق به"[٥]، والأولى يعني الأجدر، "وفلان أولى بكذا أي أحرى بِهِ وأجدر"[٦]، فالأولى يعني الأحق، والأولوية تعني الأحقية لهذه المسألة، ولقد حدّه علماء النحو بقولهم: "هو ظاهرة تكون في الفروع أو فيما يشبهها وتؤدي إلى حكم إعرابي وصرفي، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدقها الحكم في الأصل؛ لأنّ الفرع دونه، ولأنّ الظاهرة أقوى فيه"[٧].

- الاعتراض على وصف فاء السببية بأنّها ناصبة لا غير:

تفيد الفاء العاطفة ثلاثة أمور: الترتيب والتعقيب والتسبب[٨]، والذي يهمّنا من هذه الأنواع الثلاثة:

(السببية) وهي التي تفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها على السبب، وهي الداخلة على المضارع المنصوب فتنصبه بأن مضمرة وجوبًا بشرط أن يسبقها نفي أو طلب، والطلب يتضمن الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي[٩]، وسميت بهذا الاسم؛ لأنّ ما بعدها مسبب عمّا قبلها؛ ولأنّ ما قبلها أيضا سبب لما بعدها[١٠]، فإن لم تكن سببية أو استئنافية فإنها عاطفة، وحينئذ لا تنصب الفعل بعدها بـ أن مضمرة، بل يعرب بحسب ما عطف عليه من (رفع ونصب وجر)، إذًا فإعراب الفعل ما بعد الفاء يتوقف على مراد القائل، فإن أراد العطف فيعرب بحسب ما عطف عليه، وإن أراد الاستئناف فالرفع، وإن أراد السبب فالنصب[١١]، وقد تكون الفاء تقتضي السببية أو العطف فقط؛ وذلك تبعًا للمعنى الذي يريده القائل، نحو قول الشاعر[١٢]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بصدق فَاعْرِفَ مِنْكَ عَنِّي مِنْ سَمِينِي

إذ وجه العينيّ إعراب (أعرف) بأنّه معطوف على (تكون)[١٣]، أمّا العامليّ فيرى أن (أعرف) منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الطلب، وقد اعترض العامليّ على العينيّ بقوله: "والفاء في (فأعرف) سببية، و(أعرف) منصوب بأن مقدرة؛ لعطفه على (تكون) على ما قاله صاحب الفرائد، والأوّلى أن يجعل نصبه بـ (أن) مقدرة؛ لكون الفاء السببية مسبوقة بما يدلّ على الطلب[١٤].

فمحل الخلاف منحصر في وجه نصب الفعل (أعرف) فالعينيّ، ينصب (أعرف) على العطف، وللعينيّ فيما ذهب إليه سابقون ولاحقون، ومنهم الأشموني[١٥]، والبغدادي[١٦]، وعبد الرحمن سليمان[١٧]، أما العامليّ فينصب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الطلب.

ويبدو أن الوجهين صحيحان؛ فالعطف لأنّه معطوف على (تكون)؛ والنصب بأن مقدرة لأنّ الفاء السببية مسبوقة بما يدلّ على الطلب، فإن سأل سائل لماذا قلت رأي العامليّ صحيح مع أن الفاء غير مسبوقة بطلب أو نفي؟ قلت: إن الجملة الخبرية – كما ورد في كتب البلاغة – قد تتضمن معنى الطلب[١٨]، وذلك نحو ، (غفر الله لفلان) أي: اغفر، فالفعل يتضمن معنى الدعاء، وهو من أساليب الطلب، وعلى النحو نفسه البيت المذكور آنفًا، ففيه جملة خبرية يقصد بها الطلب أي: كن أخي بصدق فأعرف، فضلًا عن أن (إمّا) الواردة في البيت تدلّ على التخيير؛ ولذا يصبح التقدير : (اختر إما أن تكون أخي بصدق فأعرف...) وعلى هذا يكون في البيت جملة خبرية تتضمن معنى الطلب.

– الاعتراض على توجيه سبب الإلغاء لأفعال القلوب:

الإلغاء: "هو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره"[١٩]، فالإلغاء يقصد به إلغاء حكم الفعل القلبي من نصب المفعولين معًا لفظًا ومحلًا منعًا جائزا، إذ جوّز النحاة الإلغاء إذا تأخر الفعل أو

توسط، فمثال الأوّل: زيد قائمٌ ظننت، ومثال الثاني: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، إذ ألغي لتأخره وتوسطه، وقد ذكر سيبويه في كتابه الأفعال التي تلغى، إذ قال: "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت، وحسبتُ، وخلتُ، وأريتُ ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهن، فإذا جاءتْ مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء. وذلك قولك: (أظُنُّ زيدًا منطلقًا)،... وتقول: (زيدٌ أظنّه ذاهبًا).... وتقول: (أظنُّ عمرًا منطلقًا)، و(بكرًا أظنّه خارجًا).... فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى"[٢٠]، فهو يلغى إذا تأخر أو توسط وليس إذا تقدّم، ذلك أن جمهور نحاة البصرة لا يجيزون إلغاء الفعل القلبي متقدمًا على مفعوليه، وممّا يلاحظ أن الإلغاء ظهر مبكرًا عند النحاة، ولم يختلف ما ذكره المتقدمون عما ذكره المحدثون، إذ عرف فاضل السامرائي الإلغاء بقوله: "هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ، فليس لـ (ظننت) عمل في (زيدٌ قائمٌ)، لا في المعنى، ولا في اللفظ"[٢١]، وكذا عرّفه عبده الراجحي[٢٢]، وممّا وردَ فيه من الإلغاء لتوسطه نحو قول الشاعر:

إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحُبِّ مُغْتَفَرُ[٢٣]

إذ وجه أغلب النحويين أن الشاهد فيه هو إلغاء عمل الفعل (علمت)؛ لوقوعه بين معمولي (إن) [٢٤]؛ أمّا العينيّ فقد ذهب إلى أنّه ألغي لتوسطه بين مفعوليه[٢٥]، وقد أكد ذلك في مقاصده، بقوله: "الشاهد فيه على إلغاء عمل "علمت" لتوسطه بين مفعوليه؛ إذ أصل الكلام: علمت المحب مصطبرًا"[٢٦]، أمّا العامليّ فقد ذهب مذهب النحاة في إلغاء عمل (علمت)؛ إلّا أنه يرى أن سبب الإلغاء لتوسطه بين ما هو قائم مقام مفعوليه[٢٧]، وقد عدّ توجيهه هذا أوّلى مما ذهب إليه العينيّ، إذ قال: "وهذه العبارة أوّلى من عبارة صاحب الفرائد"[٢٨].

فالعالمان متفقان على أن الفعل قد ألغي عمله جوازًا، إلّا أن العامليّ لم يوافقه على سبب الإلغاء، فهو يجعل تعبيره أوّلى من عبارة العينيّ.

ويبدو أن عبارة العاملي أدقُ؛ وذلك لأن الأداة (إن ومعموليها) تسد مسد المفعولين، إذ إنّ (علمت) فعل وفاعل، وهو يدخل على المبتدأ والخبر في الأصل، ولكن ليس عندنا هنا مبتدأ ولا خبر، وإنّما أقيمت (إنّ ومعمولاها) مقام المفعولين[٢٩].

- الاعتراض على الإخبار بالمعرفة عن النكرة:

الأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير؛ لأنّ الاسناد إلى مجهول لا فائدة فيه، وقد يأتي عكس ما يقتضيه الأصل، فيخبر بالمعرفة عن النكرة مع استقامته في الدلالة والمعنى، إذ نجد أنواعًا كثيرة منه تبدأ بالنكرة وتخبر بالمعرفة؛ ولذا فقد وضع النحويون مسوغات للابتداء بالنكرة، ومنها[٣٠]: أن تكون النكرة موصوفة،

وأن يتقدمها استفهام أو نفي، وأن يكون فيها معنى الدعاء، وأن يكون الكلام في معنى كلام آخر وهو قليلٌ، وغيرها من المسوغات التي جمعها المحدثون[٣١]، وعلى الرغم من وضع هذه المسوغات إلّا أنّه يجب أن تتحقق الفائدة فيه، وإلّا فلا يجوز ذلك.

وأغلب النحويين يجعلون النكرة المضافة إلى معرفة أو إلى ضمير، من المعارف، إلّا أن هناك ألفاظًا ملازمة للتنكير وإن أضيفت، ومن ذلك لفظة (حسب)، إذ يرى سيبويه أنها نكرة وإن كانت مضافة؛ ذلك أن إضافتها غير محضة؛ ودليله على ذلك أنها يوصف بها النكرة، فتقول: "هذا رجل حسبك من رجل[٣٢]. وقد جاءت لفظة (حسب) بكثرة بإعرابها مبتدأ مع أنها نكرة وخبرها معرفة، ومن ذلك قول الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ[٣٣] فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[٣٤]

إذ إنَّ أغلب المعربين يجوزون إعراب حسبي مبتدأ أو خبرًا[٣٥]، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: (حَسبُنَا اللهُ)[٣٦]، إذ يعرب المفسرون (حسبي) مبتدأ[٣٧]، إلا أنَّ العينيّ يوجه بإعراب (حسبي) مبتدأ، و(ما كفانيا) خبرًا له[٣٨]، وهذا مخالف لمذهب سيبويه الذي جعلها من النكرات المتوغلة في الإبهام، وقد اعترض العامليّ على العينيّ في إعراب حسبي بقوله: "والعكس أولى؛ لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة"[٣٩]، فالعامليّ يجعل الأوّلى في الإعراب أن تكون (حسبي) خبرًا مقدمًا، و(ما كفانيا) مبتدأ؛ نظرًا لما يقتضيه الأصل من أن المعرفة مبتدأ والنكرة خبر، فهو بذلك يذهب مذهب سيبويه في جعل (حسب) نكرة، ويرى أحد الباحثين أن الجملة الاسمية لا تخرج عن كون المعرفة مبتدأ، والنكرة خبرًا[٤٠]، أمّا عباس حسن فيرى أنها مبهمة، وأن إضافتها غير محضة؛ لكونها في معنى اسم الفاعل (كاف)، فهي لا تضيف شيئًا من التعريف[٤١].

ويتّضح ممّا سبق أن العينيّ يرى أن لفظة (حسب) بإضافتها قد اكسبت التعريف، أمّا العامليّ فيرى أنّها نكرة، وهو رأي سيبويه ورأي أغلب المحدثين أيضًا؛ وبهذا يكون توجيه العاملي هو الأرجح؛ لما مضى تقريره آنفًا من أنّ إضافتها غير محضة؛ ومن ثم فإنَّ إعرابها (مبتدأ) على ما يرى العيني محل نظر.

- ما عبّر عنه بأنّه : أسدّ، وفيه مسألة واحدة:

أسدّ مِنَ السَّدَادِ وَقَصْدِ الطَّرِيق، وهو في اللغة: "الصَّوَابُ وَالْقَصْدُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ"[٤٢]. أمّا اصطلاحًا فيرى العلماء أن معنى السداد هو الاستقامة، يقال في الدعاء (سدّدك الله في القول والعمل) أي رزقك الاستقامة، وصيغة (أسدّ) أي الأفضل والأكثر استقامة ويتجلى ذلك عند العامليّ في مسألة توجيه إعراب الحال المتعدد المتفق في اللفظ والمعنى.

- الاعتراض على توجيه إعراب الحال المتعدد المتفق في اللفظ والمعنى:

اتّفق أغلب النحويين على أنّ الحال تتعدد بتعدد صاحبها، إمّا بتفريق عند الاختلاف، نحو: لقيت زيدًا

مصعدًا منحدرًا، أو بجمع عند عدم الاختلاف، نحو قول الشاعر:

متَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَائِفُ الْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[٤٣]

إذ إن أغلب النحويين يجعلون (فردين) حالًا متعدّدة لصاحب متعدد؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى معًا، بقولهم: فردين حالًا من الفاعل والمفعول، وإلى هذا التوجيه أيضا ذهب السيرافي[٤٤]، وابن يعيش[٤٥]، وكذلك العينيّ، إذ قال: "فردين: حال من الفاعل والمفعول جميعًا، أي: أنا فرد وأنت فرد"[٤٦]، وذهب العامليّ إلى أن (فردين) حال تعددت بتعدد صاحبها، والمعنى هو: متى ما تلقني وأنت فرد وأنا فرد، وقد اعترض على توجيه العينيّ بقوله: "وعبارتنا هذه أسد من عبارة صاحب الفرائد، وهي قوله: فردين حال من الفاعل والمفعول جميعًا"[٤٧]، وبهذا يتّضح أن اعتراضه هذا ليس فقط على العينيّ، وإنّما على جملة من النحويين، فهو يعترض على صياغة التّعبير في توجيهه بأنه غير سديد، وقد أشار ابن الحاجب في كافيته إلى تعدد الحال لصاحبين، بقوله: "وأمّا (إذا جاء حالان) عن الفاعل والمفعول معًا، فإن كانا متفقين فالأوّلى الجمعُ بينهما؛ فإنّه (أخصرُ)، نحو: (لقيت زيدًا راكبين)، ولا منع من التفريق، نحو: (لقيت راكبًا زيدًا راكبًا)[٤٨] وإلى ذلك ذهب أغلب النحويين، ومنهم ابن مالك[٤٩]، وأبو حيان[٥٠]، والسلسيليّ (ت٧٧٠هـ)[٥١]، والسيوطي[٥٢].

ويرى محمد النادريّ أن الحال إذا ما تعددت لتعدد صاحبها وكانت الأحوال متحدة لفظًا ومعنى، وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها نحو: مررت بسمير ووليد جالسين، وإن تعددت وتعدد صاحبها وكانت مختلفة لفظًا أو معنى وجب التفريق بينها بغير عطف[٥٣]، وإلى الرأي نفسه يذهب إميل بديع يعقوب[٥٤].

ويظهر ممّا تقدّم أن اعتراض العامليّ قد جاء لسبب؛ وهو: أنه يرى أن عبارة العينيّ غير دقيقة؛ ذلك أنها توحي أن الحال واحدة وصاحب الحال متعدد، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الحال تتعدد بتعدد صاحبها، فقد جاءت بصيغة التثنية؛ لأنّ الحال المتعددة إذا اتفقت لفظًا ومعنى فإنّها تجمع أو تثنى على حسب صاحب الحال.

- ما عبر عنه بأنّه: أسلم، وفيه مسألة واحدة:

يقال في اللغة: سلم يسلم سلامًا فهو أسلم من السلامة: وقِيلَ: قَالُوا: سَلاماً أي سداداً مِنَ الْقَوْلِ وَقَصْداً لَا لغوَ فِيهِ.

أمّا اصطلاحًا فلم أقف على حدّ عند علماء الاصطلاح على لفظة (أسلم) لكونها تفهم من دلالتها المعجمية اللغوية. وقد ورد الأسلم عند العامليّ في مسألة علة حذف الياء المسندة إلى الفعل المؤكد بنون التوكيد.

- الاعتراض على علة حذف الياء المسندة إلى الفعل المؤكد بنون التوكيد:

لا خلاف بين النحويين في أن الفعل المؤكد المسند إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة تحذف منهما الياء أو الواو وتبقى الكسرة أو الضمة لتدل على الياء أو الواو المحذوفة، نحو قوله تعالى: (وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ)[٥٥]، إذ إنَّ الأصل لتسمعونن؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ وبقيت الضمة لدلالة الواو المحذوفة، وهذا عند عامة النحويين من السابقين والمحدثين[٥٦]، إذ قال الدكتور عبد الهادي الفضلي: "إذا أسند الفعل المؤكد إلى ياء المخاطبة حذفت الياء ونون الرفع؛ وأبقيت كسرة ما قبل الآخر دليلًا على الياء المحذوفة، نحو : (لتكتبن)[٥٧]، أمّا إذا كانت بعد حركة غير مجانسة وهي الفتحة فإن الواو أو الياء لا تحذف؛ لأنّها لو حذفت بعد الفتحة لم يبقَ ما يدل عليها، إلا أن الكوفيين يُجوِّزون ذلك، أي حذف الياء تلو فتحة، فيقال: (اخشن) بحذف الياء[٥٨]، ونحو قول الشاعر[٥٩]:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذِي القاذُورَةِ المَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَبِيِّ

فالشاهد في (تَقْعُدِنَّ)؛ إذ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ووجود دليل عليها وهو الكسرة؛ أمّا العينيّ فقد جعل حذف الياء لالتقاء الساكنين؛ وكسرت الدال لتدلّ على الياء المحذوفة، إذْ جاء رأيه مخالفًا لرأي الجمهور في التعبير عن حذف الياء من الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، وقد أكد العينيّ توجيهه هذا في مقاصده[٦٠]، أمّا العامليّ فهو يجعل الكسرة دليل الياء المحذوفة، بقوله: "حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين؛ ووجود دليل يدلّ عليها وهو الكسرة"[٦١]، وهو بهذا يتّفق مع أغلب النحويين، فهو يعترض على توجيه العينيّ بقوله: "وهذه العبارة أسلم من عبارة صاحب الفرائد: حذفت الياء لالتقاء الساكنيين؛ وكسرت الدال لتدلّ على الياء المحذوفة"[٦٢]؛ ثم علل سبب رده بقوله: "لأنّه يدلّ على أن الكسرة إنّما حصلت بعد الحذف، وهو خلاف الواقع"[٦٣]، فهما متفقان على أن (الياء) قد حذفت لالتقاء الساكنين، إلّا أنّهما اختلفا في دقة العبارة، فالعامليّ عبارته أدق وأكثر وضوحًا في توجيهه، فضلًا عن أنه توجيه الجمهور.

- ما عبر عنه بأنّه: أحسن، وفيه مسألة واحدة:

إنّ هذا الحكم (أحسن) أبرز ما يميّزه عن غيره من الأحكام هو تعدد دلالاته عند الدارسين، لذلك نجده عند علماء الحديث، وعند علماء الأصول، وعند علماء اللغة وعند علماء النحو، وعند غيرهم، والحسن في اللغة: ضد القبح... ويستعمل في الأفعال والأخلاق... يقال حسن في التدبير، وحسن في الصفات[٦٤]، والحسن والأحسن في اصطلاح النحويين هو: "الذي تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتراكيب والدلالة"[٦٥].

- الاعتراض على تقدير مبتدأ محذوف للجملة الاسمية التّامة:

تقتضي الجملة الاسمية أن يذكر كل من المبتدأ والخبر؛ فكل منهما يحتاج إلى الآخر لاتمام الجملة، ولكن هناك أمور تخرج عن هذا الأصل فيحذف وجوبًا أو جوازًا؛ فالعرب يميلون إلى الحذف طلبًا للتخفيف

والاختصار والإيجاز والاتساع؛ وقد يحذفون للتفخيم أو الذّم أو التحقير؛ ذلك أن فيه معنى لا يؤديه الذكر[٦٦].

وقد اهتم البلاغيون بالحذف أكثر من اهتمام النحويين، حيث جعل عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) بابًا بعنوان (الحذف)، إذ قال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبية بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذِّكْرِ أَفْصَحَ من الذِّكْرِ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدُكَ أنطَقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[٦٧]، ومن أنواع الحذف: المبتدأ، وقد ورد حذف المبتدأ كثيرًا، وذلك نحو قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ[٦٨]

فقد حذف المبتدأ في جملة: (عار عليك...) لغرض الذم أو التحقير من شأن المحذوف، وقد وجه العيني لفظة (عارٌ) على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (ذلك)، أي: ذلك عارٌ[٦٩]، وإلى التوجيه نفسه ذهب أغلب المعربين[٧٠]، أمّا العامليّ فقد جاء إعرابه مغايرًا لما ذهب إليه العينيّ، إذ وَجَّهَ إعراب (عارٌ) على أَنَّهُ مبتدأ، و (عظيم) خبر له[٧١]، فهو لم يقدر مبتدأ لـ (عارٌ)؛ لأنّه – كما قلنا سابقا – يرى أن عدم الحذف والتأويل والتقدير أولى من الحذف والتقدير والتأويل، وهو بتوجيهه ذا قد خالف ما ذهب إليه أغلب المعربين؛ ذلك أنه قد اعترض على توجيه العينيّ بقوله: "وعار: مبتدأ متخصص بـ (عليك) الواقع صفة له، و(إذا فعلت)، ظرف للخبر، و(عظيم) خبر المبتدأ، والإعراب على هذا الوجه أحسن ممّا ذكره صاحب الفرائد، وهو أن يكون: عار: مرفوعًا؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك عار عليك، و(عظيم) صفته، و(إذا فعلت) معترضة لهما"[٧٢]؛ فتوجيه العامليّ صحيح نظرًا لما يقتضيه الأصل وهو عدم الحذف؛ أما جعله النكرة مبتدأ فذلك لأنّها تخصصت بالوصف؛ إذ اكتسبت التعريف من طريق الوصف بـ (عليك)؛ وأمّا جعله (عظيم) خبرًا فلأنّه نكرة مشتقة (صفة مشبهة)؛ ومن ثم فإنَّه يحمل ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ وهو مطابق له في الإفراد والتذكير، ففي استعمال العامليّ لاعتراضه بقوله (أحسن) دليل على أنه لم يُخَطِّئ العينيّ، وإنّما أراد أن يبيّن أن العودة إلى الأصل هو الأحسن والأنسب.

ويبدو أن توجيه العينيّ (هو الأرجح) ؛ وذلك لأن (عارٌ) هو حكم، والإخبار حكم وليس محكوما عليه، وإنما المحكوم عليه هو فعلك أو ذلك؛ فضلًا عن أن الخبر هو وصف في المعنى للمبتدأ.

– ما عبّر عنه بأنّه: محمول على التجوز، وفيه مسألة واحدة:

التجوز يعني الجائز، والجواز في اللغة: "جزتُ الطريق وجاز الموضعَ سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ"[٧٣] .

أما اصطلاحًا: فهو "أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق[٧٤] الإنتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والإمتناع والإضطرار"[٧٥].

- الاعتراض على توجيه الأفعال التي لم يُسَمَّ فَاعِلُها في نصب ثلاثة مفاعيل:

تقسم الأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام: متعدية إلى مفعول واحد، ومتعدية إلى مفعولين، ومتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، والذي يهمّنا في هذه المسألة هو المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وقد ذكرها ابن مالك في كافيته بقوله[٧٦]:

أَعْلَمْ" مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةً نَصَبْ ولِـ (أَرَى) مُرَادِفًا هَذَا وَجَبْ
وَقُلْ فِي حَدَّثَ ثُمَّ (نَبَّا) وَقِيسَ فِعْلًا (خَبَّرَ) وَ(أَنْبَأَ)
بِهَمْزَةِ النَّقْلِ رَأَى) وَ(عَلِمَا) تَوَصَّلًا لِثَالِثٍ تَقَدَّمَا

وذكر أن من هذه الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل الفعل (أنبا)، وهو من الأفعال التي زادها أبو علي الفارسيّ على الأفعال أعلم وأرى[٧٧]، نحو: (أنبأت عليا أخاه قادمًا)، وإن بُنِيَ الفعل لما لم يُسمَّ فاعله؛ فإنه يرفع واحدًا لقيامه مقام الفاعل، وينصب اثنين، وذلك نحو قول الأعشى:

وَأُنْبِئْتُ قَيسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنِ[٧٨]

فالشاهد في: (أُنْبِئْتُ)، إذ اقتضى ثلاثة مفاعيل؛ فرفع واحدًا وهو التاء لقيامه مقام الفاعل، ونصب اثنين وهما (قيسًا) و(خير أهل اليمن)، وعلى التوجيه هذا أغلب النحويين[٧٩]، وإليه أيضا ذهب العامليّ [٨٠]، أمّا العينيّ فقد خالف النحويين في توجيهه في صياغة العبارة، إذ قال: "والشاهد في أنبأت حيث نصب ثلاثة مفاعيل"[٨١]، واعترض العاملي على توجيهه بقوله: وقول صاحب الفرائد في أنبأت نصب ثلاثة مفاعيل، محمول على التجوز أو السهو [٨٢]، واعتراض العامليّ صحيح؛ لأنّ الفعل مبني للمجهول؛ فهو يرفع نائب فاعل وليس مفعولًا وينصب مفعولين الثاني والثالث، ومن هنا يتضح أن العامليّ اعترض على صياغة العبارة فقط؛ ذلك أن العينيّ بلا شك يعرف أن المفعول الأوّل هو الذي وقع نائبًا عن الفاعل؛ ولذلك جعل توجيهه محمولًا على التجوز، أي جواز هذا الإعراب أو ما وقع فيه جاء سهوًا.

ومثل هذا الاعتراض ما ورد في قول الشاعر:

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ من أهلي بمصر أَعُودُهَا[٨٣]

إذ قال أيضا: "وقول صاحب الفرائد الشاهد في (خبرت) حيث نصب ثلاثة مفاعيل"[٨٤]، محمول على التجوز أو السهو[٨٥].

وكذا في قول الشاعر:

ومَا عَلَيكِ[٨٦]إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغاب بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي[٨٧]

إذ اعترض عليه بقوله: "وقول صاحب الفرائد والشاهد في (أُخْبِرْتِنِي) حيث نصب ثلاثة مفاعيل، التاء

والضمير المنصوب ودنفًا[٨٨] ، محمول على ما حملناه[٨٩].

وكذا في قول الشاعر:

أَوْمَنِعْتُم مَا تُسْأَلُوْنَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلَاءُ[٩٠][٩١]

إذ قال في الاعتراض عليه: بقوله" وقول صاحب الفرائد محمول على التجوز"[٩٢]، مبينا التوجيه الصحيح بقوله: "والشاهد في (حُدِّثْتُمُوهُ)، إذ اقتضى ثلاثة مفاعيل أحدهما ضمير الجمع المرفوع؛ لقيامه مقام الفاعل، وثانيهما ضمير المنصوب العائد على المبتدأ، وثالثهما جملة: (له علينا العلاء)[٩٣].

ويتّضح ممّا سبق أن توجيه العامليّ أصوب؛ لأنّ الفعل مبني للمجهول؛ فيرفع الأوّل لقيامه مقام الفاعل، وينصب مفعولين الثاني والثالث.

- ما عبّر عنه بأنّه: تسامح حمله على ذلك، وفيه مسألة واحدة:

التسامح لغة: "من سَمَح يسمح أي: التساهل"[٩٤]. أمّا اصطلاحًا: فهو ألّا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه إلى تقدير لفظ آخر[٩٥].

- الاعتراض على إعراب المصدر صفة لمصدر محذوف:

ينوب عن المصدر المبيّن للنوع صفته، إذ يحذف المصدر وتبقى الصفة نائبة عن المفعول المطلق، نحو سرت سريعًا، أي سيرًا سريعًا، ونحو: ضربته ضرب الأمير اللّص، أي: ضربًا مثل ضرب الأمير، فيكون (ضرب) نائبًا عن المفعول المطلق[٩٦]، ونحو قول الشاعر:

فَلَثِمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[٩٧]

ففي إعراب (شرب) توجيهان: أحدهما أنه: منصوب على المصدرية، والتقدير: شربته شرب النزيف، وهو توجيه أغلب النحويين، وكذا توجيه العامليّ، إذ يقول: "شرب: نصب على المصدرية لعامل محذوف أي: شربت ريقها، والقرينة عليها عدم انفكاك لثم فم المحبوبة عن مص الريق غالبًا[٩٨]، والآخر أنَّهُ: نعت لمصدر محذوف، وهذا الرأي تبناه العينيّ بقوله: "شرب: صفة لمصدر محذوف"[٩٩]، وأكد ذلك في مواطن أخرى من مصنفاته[١٠٠]؛ ممّا جعل العامليّ يعترض عليه بقوله: "وقول صاحب الفرائد: (أنه صفة لمصدر محذوف) تسامح حمله على ذلك، إن المعنى: وشربته شربًا مثل شرب النزيف"[١٠١]، فالعامليّ يذهب مذهب أغلب النحويين من أن (شرب) منصوبُ على المصدرية، وهو الرأي الراجح، لأنّ الصفة تنوب عن المصدر، أمّا العينيّ فعلى ما يبدو أنه بتوجيهه هذا يرى أن (شرب) وراءه مصدر محذوف، والتقدير: (شربته شربًا مثل شرب النزيف)، إذ حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم حذف المضاف وجيء بالمضاف إليه مقامه، فصار: (شرب النزيف). ومثل هذا الاعتراض ما ورد في قول الشاعر[١٠٢]:

يا ليتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا تَحْمِلُنِي الذُّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعا

إذا بكيتُ قَبَّلَتْنِي أَربعـا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعا

إذ جعل العينيّ (أربعًا) صفة لمصدر محذوف، أي: تقبيلًا أربعًا[١٠٣]، أمّا العامليّ فيرى أنّ (أربعًا) نصب على المصدرية أي: أربع تقبيلات؛ ولذلك اعترض على توجيه العينيّ بقوله: "وقول صاحب الفرائد: (صفة مصدر محذوف، أي: تقبيلا أربعًا)، ما له ما ذكرنا"[١٠٤]، وتوجيه العامليّ هو أقرب إلى الصواب؛ لأنّ العدد ينوب عن المصدر.

- ما عبّر عنه بأنّه: ليس كما ينبغي، وفيه مسألة واحدة:

- الاعتراض على توجيه (ابن) الواقعة بين علمين:

يجوز في المنادى الموصوف بـ (ابن) المضاف إلى علم الفتح أو الضم، نحو (يا زيد بن علي)، أما إذا لم يكن كذلك فليس فيه إلا الضم[١٠٥]، ويعرب التابع (ابن) صفة منصوبة لا غير[١٠٦]، وذلك نحو قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقرعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرع أخوكَ تُصْرَعُ[١٠٧]

إذ وجه أغلب النحويين إعراب أقرع الأولى على أنه منادى مبني على الضم أو الفتح إتباعا؛ لأنّه علم موصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم، وهذا عند أغلب البصريين إلا المبرد[١٠٨]، أمّا إعراب (ابن) فتعرب صفة منصوبة تبعًا لمحل الموصوف لا لفظه المبني؛ لأنّ البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية[١٠٩]، وهذا ما وجهه أغلب النحويين، أمّا العينيّ قد خالف النحويين في إعراب (ابن)، إذ قال: "والابن مبني معه لوقوعه بين العلمين"[١١٠]، فهو يجعل الابن مع المنادى مركبًا تركيبًا لفظيًا كتركيب أحد عشر؛ مما جعل العامليّ يعترض عليه بقوله: "وقول صاحب الفرائد: والابن مبني معه لوقوعه بين علمين، ليس كما ينبغي"[١١١]، مبينًا التوجيه الصحيح له بإعراب ابن منصوبًا؛ لكونه صفة مضافة، وليس في الوصف المضاف إلّا النصب[١١٢] ، فالفتحة هنا تبعًا لمحل المنادى؛ ذلك لأنّ: "المنادى المبني على الضم ألزم تابعه النصب؛ حملًا على محل المتبوع إن كان ذلك التابع مضافًا مجردًا من (أل)"[١١٣]، ولا يجوز ما قاله العينيّ؛ لأنّ موقع الوصف المضاف هو النصب، قال ابن السراج: "إذا وصفت المفرد بمضاف نصبت الوصف لا غير؛ لأنّه لو وقع موقع زيد لم يكن إلّا منصوبًا، تقول: يا زيد ذا الجمة"[١١٤]، وكذا الزوزني (ت٧٩٢هـ)، إذ يقول: "إذا كان الوصف مضافًا لا مفردًا، فالنصب ليس إلّا"[١١٥].

ويتّضح ممّا سبق صواب اعتراض العامليّ على العينيّ.

- ما عبر عنه بأنَّهُ: تكلّف:

التكلّف لغة: جاء في لسان العرب في مادة (كلف): الكلف: شَيْءٌ يَعْلُو الْوَجْهَ كَالسّمسم. كَلِفَ وجههُ يَكَلَّفُ كَلَفاً، وَهُوَ أكلف تغيَّر. والكلف والكلفة: حُمْرة كدرة تَعْلُو الْوَجْهَ... والكلف: الولوع بِالشَّيْء مَعَ شَغْلِ قَلْب ومشقة. وكَلَّفَه تكليفاً أي أمره بِمَا يَسُقُ عَلَيْهِ. وَتَكَلَّفْتُ الشيءَ: تجشمته على مشقة وَعَلَى خِلَافِ عَادَتِكَ[١١٦].

ويتضح من هذا التعريف أنّ التكلّف يدل على المشقة والمعاناة والتعب.

والتكلّف عند علماء النحو: وهو أن يُحَمَّلَ التركيب ما لا يتحمله؛ لأنّ النص واضح والسياق هو الذي يميز المعنى، وما حكم عليه بالتكلّف من الاعتراضات مستند فيه إلى أحكام علماء النحو السابقين، والحكم بالتكلف ليس من الأحكام النحوية القطعية الرد، وكثيرًا ما يقترن التكلف بالتعسف، ولا غرابة أن يرد هذا الأسلوب عند العامليّ؛ لأنّ التيسير وعدم التكلف هدف سعى له في اعتراضاته، وقد ورد حكم التكلّف عند العامليّ في مسألة نزع الخافض، وهو أيضًا يرد في سياق أحكامه التفضيلية لأنّ التكلف من لوازمه التفضيل.

- الاعتراض والحكم بالتكلف في مسألة نزع الخافض:

يقسم الفعل على لازم ومتعد؛ فاللازم هو ما يكتفي بالفاعل لإتمام معنى الجملة، فيصل إلى مفعوله بحرف الجر، أمّا المتعدي فهو الذي لا يكتفي بالفاعل؛ وإنّما يتعداه إلى مفعول به لإتمام معنى الجملة، إذ يصل إلى مفعوله بنفسه، والمتعدي أيضًا على ثلاثة أقسام: متعد إلى واحد، ومتعد إلى اثنين، ومتعد إلى ثلاثة، وينقسم المتعدي إلى مفعولين خاصةً على قسمين: الأول: قسم يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهي أفعال اليقين والظن والتحويل.

والثاني: قسم يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وهي: (كسا، وأعطى، ومنح، ومنع، ووهب.. إلخ)، وهذا النوع يتعدى إلى مفعوله الأوّل بنفسه بلا وساطة، وإلى الثاني بوساطة حرف الجر، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر[١١٧]، وذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) أنه يجوز في هذا النوع حذف حرف الجر من أفعال معينة، وهي : (اختار)، نحو قوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[١١٨]، وسمى – وكنى – ودعا بمعنى (سمى)، ونحو: (دعوته زيدًا، واستغفر ، ونبأ) [١١٩]. ومذهب الجمهور أن حذف حرف الجر غير قياسي، وإنما يقتصر فيه على السماع، إلا مع (أنْ وأنّ)[١٢٠]، نحو قول الشاعر:

تَمُرُّونَ **الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ**[١٢١]

حاشا الأخفش الصغير (ت٣١٥هـ) فقد ذهب إلى أنه يجوز حذف حرف الجر بشرط تعيين موضع الحذف والمحذوف قياسًا على ما جاء من ذلك، نحو: بريت القلم السكين، يريد بالسكين، فإن اختل الشرطان لم يجز الحذف، فلا يقال مثلًا: (رغبت الأمر)؛ لأنّه لا يعلم: هل رغبت في الأمر أو عن الأمر [١٢٢].

أمّا مذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقد منع الحذف ألبتة وإن توفر ذان الشرطان؛ لقلة ورود ذلك، ما عدا

الأفعال (اختار – استغفر – سمى – كنى – أمر)[١٢٣]، إذ يقول: "لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع (أنْ وأنّ)، نحو: عجبت أنك قائمٌ، وعجبت أن قائمٌ زيدٌ، وذلك لطول (أنْ وأنّ) بالصلة؛ والطول يستدعي التخفيف، أو في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها، وهي: (اختار واستغفر وسمى وكنى، بمعنى سَمّى، وأمر)، تقول: أمرتك الخير، تريد بالخير"[١٢٤].

وما ذهب إليه العينيّ من أن (البحر) في قول الشاعر:

ونَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وقد كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ[١٢٥]

منصوب بنزع الخافض[١٢٦]، جاء مخالفًا لرأي الجمهور، وقد ذكر توجيهه هذا في مواطن أخرى من مصنفاته بقوله: "البحر: منصوب بنزع الخافض أي عن البحر، وأن تشربوا به مفعول منعنا، وتقديره: منعنا شربكم عن البحر"[١٢٧]، أمّا العامليّ فيرى أنه تكلّف، إذ قال معترضًا على توجيه العينيّ: البحر مفعول أول لمنعنا، و(أن تشربوا به) مفعول ثان له بتقدير (عن)... ولا حاجة إلى التكلّف الذي ارتكبه العينيّ من أن: البحر: منصوب بنزع الخافض، أي: عن البحر، وأن تشربوا به مفعول منعنا، وتقديره: منعنا شربكم عن البحر[١٢٨].

ويلاحظ أنّ ما ذهب إليه العامليّ قد جاء موافقًا لما عليه الجمهور، وهو أيضا أرجح ممّا ذهب إليه العينيّ؛ ذلك أن الفعل (منع) من الأفعال المتعدية بنفسها؛ ومن ثمّ ليس بنا حاجة إلى حمل الكلام على تقدير (نزع الخافض).

على أنه يجوز أيضًا أن يكون المصدر المؤول من: (أن تشربوا)، في محل نصب بدل من البحر، أي: منعنا البحر شربكم منه، فإذا سأل سائل إن كان بدلًا فأين المفعول الثاني لـ(منع)، فأقول: إن الأفعال المتعدية لمفعولين أحيانًا تنصب مفعولا واحدًا؛ لأنّ هذا القسم من الأفعال يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين[١٢٩] ، وذلك كما في قولنا: (منع الطبيب الزيارات العائلية).

الخاتمة ونتائج البحث:

ممّا تقدم يتضح لنا أن للعامليّ شخصية علمية مستقلة، وقدرة عقلية تجلت في سعة علمه، واستقلال فكره، وسعة إطلاعه، وذلك بأخذه من كُلِّ علم بطرف، فضلًا عن قدرته على التحليل والتأويل، وقد ساعدته المكنة ذي على أن ينفرد بآراء لم يسبقه إليها أحدٌ فيما اطلعت عليه. ومما يلاحظ أيضا أن العامليّ لم يلتزم طريقة واحدة في اعتراضاته على العينيّ، فمرة يعترض من دون أن يذكر سببًا أو مُسوّغا لاعتراضه، وذلك – فيما يبدو – إذا ما وجد الزلل بينا لا يحتاج إلى دليل، ومرة يعتل لاعتراضاته بذكر الحجج والأدلة والبراهين، ويُعد أسلوبه الأخير ذا الأوفر نصيبًا إذا ما قورن بالأول. وأخيرًا إن ما تحصل للباحث أيضًا أن العامليّ كان محقا في أغلب اعتراضاته، وفي أحيان يجانبه الصواب فيما يعترض، فضلًا عن أن بعض اعتراضاته لا تخلو من التكلف.

هوامش البحث:

(١)ينظر: النجوم الزاهرة، ٨/١٦

(٢)ينظر: بغية الوعاة، ج٢، ٢٧٥

(٣)ينظر: أمل الآمل في أحوال علماء جبل امل، ١٧٥/١

(٤)ينظر: التعريفيات، ٢١٩

(٥)لسان العرب (ولي)، ٤٠٧/١٥

(٦)المصدر نفسه، ٤٠٨/١٥

(٧)أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني، ١٢٢

(٨)ينظر : مغني اللبيب ٢١٣-٢١٦

(٩)ينظر : شرح التسهيل ٣٥٢/٣ ، و شرح قطر الندى ٧١-٤١ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٥٧،/٦ وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٢٧٨-٢٧٩

(١٠)ينظر: جامع الدروس العربية ٢٨٨

(١١)المصدر نفسه ٢٨٩

(١٢)الشاهد (٦٤٠) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من الوافر، للمثقب العبدي، ينظر: ديوانه: ٢١١.

(١٣)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٢٩٨

(١٤)شرح شواهد ابن الناظم على الألفية ٥٢٢/٣

(١٥)ينظر : شرح الاشموني ٣٨٥/٢

(١٦)ينظر: خزانة الأدب ٨١/١١

(١٧)ينر: توضيح المقاصد ١٠١٥/٢

(١٨)ينظر: البلاغة العربية ١٧٨،١٧٥/١

(١٩)أوضح المسالك ٤٨/٢

(٢٠)الكتاب ١١٨/١-١٩٩

(٢١) معاني النحو ٣٢/٢

(٢٢)ينظر: التطبيقالنحوي ٢١٤

(٢٣)الشاهد (٢٥٩) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من الكامل، بلانسبة، ينظر: شرح التسهيل ٨٧/٢، وهمه الهوامع ٥٥٣/١

(٢٤)ينظر: شرح التسهيل ٢،٨٧، وارتشاف الضرب ٢١١٠/٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٥، وهمع الهوامع ٥٥٣/١

(٢٥)ينظر: فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ١٤٨

(٢٦)ينظر: المقاصد النحوية ٨٧٦/٢

(٢٧) شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٤٤٣/٢

(٢٨)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٢٩)ينظر: النحو الوافي ٤٣/٢

(٣٠)ينظر : نتائج الفكر في النحو ٣١٦ ، والمقرب ٨٨ ، وشرح الفارضي ١/٣٣٤

(٣١)ينظر : الجملة الاسمية ٣٥٣٤

(٣٢)لكتاب ٢/١١١

(٣٣)(اثيتهم) في شرح المفصل ٢/٣٨٥، والتذييل والتكميل ٣/٥١

(٣٤)الشاهد (٥) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت لمنظور بن سحيم، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني ٨١٣ ، والمقاصد النحوية ١/١٨٦ ، وشرح أبيات المغني ٦/٢٥١

(٣٥)ينظر : شرح المفصل ٢/٤٣ ، وشرح الاشموني ١/١٤٢

(٣٦)سورة آل عمران الآية ١٧٣، و سورة التوبة، الآية ٥٩

(٣٧)ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣١١ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/١٧٠

(٣٨)ينظر فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ١٢

(٣٩)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٣٢

(٤٠)ينظر: النحو العربي، لإبراهيم بركات ١/٤٣

(٤١)النحو الوافي ٣/٢٤

(٤٢)لسان العرب (سدد) ٣/٢١٠

(٤٣)البيت من الوافر الشاهد (٣٩٦) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت لعنترة العبسي، ينظر: ديوانه ٢٣٤

(٤٤)ينظر : شرح كتاب سيبوية ٢/٣٨٩

(٤٥)ينظر : شرح المفصل ٢/٥

(٤٦)ينظر : المقاصد النحوية ٣/١١٤٢-١١٤٣

(٤٧)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٣/١٢٣

(٤٨)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/٦٣٧

(٤٩)نظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٥

(٥٠)ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٩٥

(٥١)ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/٥٣٥-٥٣٦

(٥٢)ينظر: همع الهوامع ٢/٣١٥

(٥٣)نحو اللغة العربية للدكتور محمد أسعد النادري ٧٠٥-٧٠٦

(٥٤)ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب ٣٣٩

(٥٥)سورة آل عمران، الآية ١٨٦

(٥٦)ينظر: البديع في علم العربية ٦٦٧ – ٦٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤١٧، وأوضح المسالك ٤/١٠٥ – ١٠٦ ، وهمع الهوامع ٢/٦١٧ ، ومختصر الصرف ١٠٠.

(٥٧)ينظر: مختصر الصرف، للدكتور عبد الهادي الفضلي ١٠٠

(٥٨)ينظر همع الهوامع ٢/٦١٧

(٥٩)الشاهد (٢٠٣) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من الرجز، لرؤبة الراجز، ينظر : ديوانه ١٩٠ ، واللمحة في شرح الملحة ٢/٦٧٢

(٦٠)ينظر: المقاصد النحوية ٢/٧٢٤.

(٦١)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٣٤٠.

(٦٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٦٣)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٦٤)الفروق اللغوية للعسكري ١/٢٦١

(٦٥)التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب السيبوية (دراسة لغوية) ، ٤١

(٦٦)ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للأستاذ طاهر سليمان حمودة ٢٢٠

(٦٧)دلائل الإعجاز ، تح: محمود محمد شاكر، ١٤٦

(٦٨)الشاهد (٧٨٣) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من الكامل، لأبي الأسود، ينظر: ديوانه: ٤١

(٦٩)ينظر: فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٣٤٨

(٧٠)ينظر : شرح أبيات سيبويه ٢/١٧٨ ، وشرح المفصل ٤/٢٣٦، وضياء السالك ٤/٢٢

(٧١)ينظر: شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٤/١٥٥

(٧٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٧٣)لسان العرب (جوز) ٥/٣٢٦

(٧٤)كذا وردت والصحيح طرائق

(٧٥)معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥٩

(٧٦)ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٩

(٧٧)ينظر : المصدر نفسه ٢/٥٧١

(٧٨)الشاهد (٢٧٢) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من المتقارب للاعشى ينظر : ديوانه ٢٥

(٧٩)شرح الفارضي ٢/٥٠ ، شرح الاشموني ١/٣٨٤ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/٣٩٨ شرح ألفية ابن مالك للحازمي.

(٨٠)ينظر : شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٤٦٧-٤٦٨

(٨١)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ١٥٣

(٨٢)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٤٦٨

(٨٣)البيت من الطويل للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، ينظر: النحو المصفى ١/٣٣٦، المقاصد النحوية ٢/٩٠١

(٨٤)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ١٥٣

(٨٥)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٤٦٩

(٨٦)في المقاصد النحوية ٢/٩٠٤ ، ورد صدر البيت على النحو الآتي: ماذا عليك

(٨٧)البيت من البسيط لرجل من بني كلاب، ينظر: المقاصد النحوية ٢/١٩٥، وشرح التصريح ١/٣٨٧

(٨٨)فرائد القلائد ١٥٣

(٨٩)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٤٧١

(٩٠)ورد في شرح ابن عقيل ٢/٧٠: الولاء

(٩١)البيت للحارق بن حلزة اليشكري، ينظر: ديوانه ٦٩

(٩٢)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٢/٤٧٥.

(٩٣)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(٩٤)ينظر : لسان العرب ٢/٤٨٩

(٩٥)التعريفات ١/٥٧

(٩٦)ينظر: همع الهوامع ٢/١٢٧

(٩٧)الشاهد (٤٥٤) في شرح شواهد شرح ابن الناظم البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه ٩٢

(٩٨)شرح شواهد ابن الناظم على الألفية ٣/٢٠٩

(٩٩) فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٢٠١٥

(١٠٠)المقاصد النحوية ٣/١٢٢٥

(١٠١) شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٣/٢٠٩

(١٠٢) الشاهد (٦٠٢) في شرح شواهد ابن الناظم على الألفية، البيت من الرجز، بلا نسة، ينظر: العقد الفريد ٤/٤٩، وطبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار ٨٨

(١٠٣)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٢٨٧

(١٠٤)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٣/٤٦٤

(١٠٥)ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٦٠٦

(١٠٦) شرح الاشموني ٣/٢٤

(١٠٧)لشاهد (٨٠١) في شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية، البيت من الرجز لجرير بن عبد الله البجلي، ينظر: الكتاب ٣/٦٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/١٢٧ ، شرح التسهيل ٤/٧٨

(١٠٨)ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢/٦٠٦ ، وشرح الاشموني ٣/٢٤

(١٠٩)ينظر: النحو الوافي ٣/٢٠

(١١٠)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٣٥٦

(١١١)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفيه ٤/١٧٤

(١١٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(١١٣)شرح الفارضي ٣/٣٤١.

(١١٤)الأصول في النحو ١/٣٣٤

(١١٥)شرح اللباب للزوزني ٢/٢٨

(١١٦)لسان العرب ٩/٣٠٧

(١١٧)ينظر: شرح المفصل ٢٩٧/٤

(١١٨)سورة الأعراف الآية ١٥٥.

(١١٩)الكتاب ٣٧/١-٣٩

(١٢٠)ينظر : شرح ابن عقيل ٢/١٥١

(١٢١)البيت من الوافر، لجرير، ينظر: المقاصد النحوية ٩٩٨/٢

(١٢٢)ينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) تح د. صاحب أبو جناح، ٣٠٧

(١٢٣)ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسه

(١٢٤)المصدر نفسه ٣٠٤.

(١٢٥)الشاهد (٣٩٥) في شرح شواهد ابن الناظم، البيت من الوطيل بلا نسبة، ينظر: البديع في علم العربية ٥٩١/١، توجيه اللمع ٥١٥/١، المساعد على تسهيل الفوائد٣١/٢

(١٢٦)فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ١٩٧

(١٢٧)المقاصد النحوية ٣/١١٣٨

(١٢٨)شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية ٣/١٢١

(١٢٩)ينظر: شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير)، تح: د. صاحب أبو جناح، ٣٠٤

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

٢- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج والتوزيع، (د: ط ، ت).

٣- أمل الآمل في أحوال علماء جبل عامل، للحر عامليّ، محمد بن حسن الحر العامليّ، ت: السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس، شارع المتنبي، بغداد – العراق.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ٩، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د: ط، ت).

٥- البديع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

٧- البلاغة العربية: لعبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم ، دمشق الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

٨- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦، (د: ط).
٩-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى (٥) وباقي الأجزاء: دار اشبيليا، ط١، (د: ت).
١٠- التطبيق النحوي للدكتور عبد الراجحي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ١٩٩٩م.
١١- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت (٧٤٩هـ) شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨.
١٣- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
١٤- الجمل في النحو : لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة – دار الامل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٥- الجملة الاسمية للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
١٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت) ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
١٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة: أبي سعيد الحسن السكري (ت ٥٢٩٠)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٨- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس لأبي نصير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور –١٥ محمد حسين المطبعة النموذجية، (د: ط ، ت).
١٩- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري: صنعة: مروان العطية، دار الامام النحوي – دمشق، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٢٠- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق الدكتور نعمان محمد امين طه، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م. ١٨ الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٢١- ديوان رؤبة بن العجاج: اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت (د: ط ، ت).
٢٢- ديوان شعر المثقب العبدي عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، (دط).
٢٣- ديوان عنترة بن شداد تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٦٤م، (دط).
٢٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين بن محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٢٦- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن المرزبان أبي محمد السيرافي ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة – مصر ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، (د: ط).

٢٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني

٢٨- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: لشمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، حققه وعلق عليه ابو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.

٢٩- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري، المعروف بالوقاد (ت) (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣٠- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري الادارة العامة للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ت ٩٠٠ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. ١٩٩٦م.

٣١- شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، (د: ت).

٣٢- شرح اللباب للشيخ شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني (ت ٧٩٢هـ) ، حققه وعلق عليه أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

٣٣- شرح المفصل: ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٤- شرح تسهيل الفوائد المحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٣٥- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، دار الكتاب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٦- شرح ديوان الحماسة لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي ات ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت لبنان، د: ط ، ت.

٣٧- شرح شواهد المغني: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦م، (د: ط).

٣٨- شرح شواهد شرح ابن الناظم على الألفية للسيد محمد بن علي بن محيي الدين الموسوي العاملي، من اعلام القرن الحادي عشر الهجري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد علي هوبي الربيعي، إشراف مجمع الإمام الحسين (عليه السلام) العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام)، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م.
٣٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣م.
٤٠- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٤١- شفاء العليل في شرح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت ٧٧٠ هـ)، تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٤٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٣- طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت (٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن - القاهرة، (د: ط ، ت).
٤٤- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الطاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية الابراهيمية الاسكندرية.
٤٥- العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق : الدكتور محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م.
٤٦- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٧- فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، طبعة حجرية، (د: ط ، ت).
٤٨- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
٤٩- كتاب دلائل الإعجاز : لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني القاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٠- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥١- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٥٢- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سباع الجذامي المعروف بابن الصائغ ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٥٣- مختصر الصرف للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت - لبنان.

٥٤- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٥٥- معجم الفروق اللغوية لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ات نحو ٣٩٥هـ تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادية، ١٩٨٥م.
٥٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدكتور محمد ابراهيم البناء الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الدكتور عبد المجيد قطامش الدكتور سليمان بن ابراهيم العايد، الدكتور السيد تقي، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٥٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٥٩- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، (د: ط ، ت).
٦٠- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد.
٦١- موسوعة النحو والصرف والاعراب للدكتور اميل بديع يعقوب، الناشر : سعيد بن جبير، مطبعة عزت، ط١، ١٣٨٤هـ – ٢٠٠٥م.
٦٢- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٦٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
٦٤- النحو العربي، الدكتور ابراهيم بركات، دار النشر للجامعات – مصر ٢٠٠٧م.
٦٥- نحو اللغة اللغة العربة، الدكتور محمد اسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
٦٦- النحو الوافي المؤلف: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
٦٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.